

Distr.: General
2 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة عشرة

الفريق العامل المعني بالحق في التنمية

الدورة الثانية عشرة

جنيف، ١٤-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

موجز حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن
موضوع "سبيل المضي قدماً في أعمال الحق في التنمية: بين
السياسات والتطبيق"

(١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، جنيف)*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	مقدمة..... أولاً -
٣	٣-٢	تنظيم حلقة النقاش..... ثانياً -
٣	١٢-٤	الافتتاح ومساهمات المناظرين..... ثالثاً -
٧	٣٠-١٣	موجز المناقشة..... رابعاً -
١١	٣٣-٣١	تعليقات المناظرين وردودهم..... خامساً -
١٢	٣٤	الملاحظات الختامية للمنسقة..... سادساً -

المرفق

١٣	البيان الذي أدلت به وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لدعم اتساق السياسات العامة في أعمال الحق في التنمية.....
----	---

أولاً - مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٥/١٥، والجمعية العامة، في قرارها ١٩/٦٥، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تشرع، بالتشاور مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، في الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى مرور خمس وعشرين سنة على صدور إعلان الحق في التنمية. وفي هذا الإطار قرر المجلس، في مقرره ١٦/١١٧، عقد حلقة نقاش خلال دورته الثامنة عشرة بشأن موضوع "سبيل المضي قدماً في أعمال الحق في التنمية: بين السياسات والتطبيق"، وطلب إلى المفوضية السامية أن تعد موجزاً لمناقشات حلقة النقاش لتقديمها إلى الفريق العامل المعني بالحق في التنمية في دورته الثانية عشرة وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة عشرة.

ثانياً - تنظيم حلقة النقاش

٢- عُقدت حلقة النقاش في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في جنيف. وأشرفت رئيسة مجلس حقوق الإنسان على إدارة حلقة النقاش التي افتتحتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وكان المناظرون في المناقشة أريانغا ج. بيلاي، رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وفرجينيا داندان، الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن؛ وجوزيف ك. إنغرام، الرئيس/كبير الموظفين التنفيذيين في معهد الشمال والجنوب، كندا. وأعقب عروض المناظرين نقاشٌ تفاعلي، قُسم إلى حصتين من ٦٠ دقيقة (٤٥ دقيقة لتعليقات الحضور وأسئلتهم، ثم ١٥ دقيقة لتعليقات المناظرين وردودهم). وافتتحت النقاش التفاعلي الممثلة الدائمة لسري لانكا ورئيسة - مقررّة الفريق العامل المعني بالحق في التنمية المعنية حديثاً، تامارا كوناياكام.

٣- وكان محور تركيز حلقة النقاش وأهدافها تعزيز فهم ما لإعلان الحق في التنمية من إسهامات وإضافات ممكنة في الأفكار والسياسات والممارسات المتعلقة بالتنمية؛ والتمعن في الطريقة التي يمكن بها أعمال الحق في التنمية في سياق التحديات السياسية والاجتماعية والبيئية والمالية المعاصرة؛ والمساهمة في وضع إطار محدد للأعمال المقبلة المتعلقة لأعمال الفعال للحق في التنمية.

ثالثاً - الافتتاح ومساهمات المناظرين

٤- ذُكرت المفوضية السامية، في كلمتها الافتتاحية، بأن برنامج الاحتفال بالذكرى مرور خمس وعشرين سنة على صدور إعلان الحق في التنمية يقوم على أربع رسائل بسيطة هي: أن

التنمية حق من حقوق الإنسان للجميع؛ وأن هذا الحق يخص كل فرد؛ وأنه يستجيب للتحديات المعاصرة؛ وأن على الجميع العمل جنباً إلى جنب ليصبح الحق في التنمية حقيقة بالنسبة للجميع. وتتعلق التنمية الحقيقية بالتححرر من الخوف والتحرر من العوز لصالح الجميع دون تمييز. وتشمل أي سياسة إنمائية ناجحة نهجاً خاصاً بحقوق الإنسان يمكنه تسليط الضوء على مواطن الضعف الحساسة، وتوضيح الاستحقاقات والواجبات والمسؤوليات الخاصة بأصحاب الحقوق والجهات المسؤولة، وتحديد آليات للمحاسبة على إتيان فعل والامتناع عن الفعل. وإن العناصر المكونة للحق في التنمية متأصلة في أحكام ميثاق الأمم المتحدة والشرعة الدولية لحقوق الإنسان وغيرهما من صكوك الأمم المتحدة، وتشمل الحق في تقرير المصير، وفي السيادة الكاملة على الثروات والموارد الطبيعية، وفي المشاركة والتوزيع العادل للمنافع، كما تشمل سبل الانتصاف في حالة انعدام الإنصاف. ويستتبع هذا الحق اتباع سياسة إنمائية محورها الإنسان من أجل تحسين دائم لرفاه الجميع.

٥- وأكدت المفوضة السامية أن من الضروري في عالم مترابط أن يتوصل الجميع معاً إلى حلول وأن يلتزم الجميع على نحو مشترك بتنفيذها. وفي حين تقع المسؤولية الأولية على عاتق الدول، فإن واقع العولمة يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة. وأعلنت المفوضة السامية أنه، بالنظر إلى ضرورة اتساق السياسات بناء على النهج الشامل المكرس في الإعلان وبمبادرة من المفوضية السامية، فقد أيدت عدة وكالات في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بياناً يدعم اتساق السياسات في أعمال الحق في التنمية (انظر المرفق). وفي الختام، أعربت المفوضة السامية عن أملها في أن تساعد المناقشة داخل حلقة النقاش على سد الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية في السياسات وفي الممارسة، وأن تؤدي الذكرى السنوية إلى تجديد وإحياء التزام الجميع بالإعلان لكي يرقى إلى مستوى وعوده وإمكاناته من أجل تخليص ملايين من الأشخاص من الفقر وإعمال حقهم في العيش الكريم.

٦- وركز المتحدث الأول في حلقة النقاش، السيد بيلاي، على الطريقة التي يمكن أن تساهم بها آليات حقوق الإنسان القائمة بفعالية أكبر في أعمال الحق في التنمية، الذي أكدت أهميته التحديات الإنمائية المعاصرة. وعلى الرغم من أن إعلان الحق في التنمية لا ينشئ بمحد ذاته أي التزامات قانونية، فإنه مرجع مشروع يمكن من خلاله مساءلة الحكومات، على الأقل من الناحية السياسية، باعتبار أن هذا المعيار الدولي أخذ يتبلور في صورة قانون. وتجد عناصر عديدة في الإعلان صدى واضحاً لها في أحكام معاهدات حقوق الإنسان، ولا جدال في أهمية الحق في التنمية بالنسبة لعمل هيئات المعاهدات. وعند حديث السيد بيلاي من جديد عن بيان رؤساء هيئات المعاهدات بشأن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين، سلط الضوء على العناصر البارزة في الإعلان، بما في ذلك التعريف الشامل للتنمية وعدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة، وأشار إلى أوجه التشابه والتكامل القائمة بين الإعلان ومعاهدات حقوق الإنسان، والتي تنعكس في فقه الاجتهادات ذات الصلة. ولهذا، من الممكن إعمال الحق في التنمية من خلال الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها مبادئ عدم التمييز

والمشاركة والمساءلة والشفافية، التي يمكن استخدامها لرصد التقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية بالاستناد إلى المعايير المناسبة، مثل تلك التي ينظر فيها حالياً الفريق العامل المعني بالحق في التنمية. وعلى الدول الأطراف في المعاهدات المذكورة أن ترقى إلى مستوى التزاماتها وتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٧- وفيما يتعلق بالترتيبات الدولية اللازمة من أجل خلق بيئة مواتية لإعمال الحق في التنمية، أشار السيد بيلاي إلى بيان الذكرى الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يذكر بأن هذا الحق يرسى إطاراً محدداً يجب أن ينفذ من خلاله واجب تقديم التعاون والمساعدة الدوليين.

٨- واستشهدت السيدة داندان بتقرير سلفها، الذي شدد على قيمة التضامن الدولي وأهميته في عالم مترابط والطريقة التي يمكن أن يوجه بها التطوير التدريجي للقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان والتضامن الدولي. واسترسلت في حديثها للتعبير عن رأيها في التضامن الدولي كجسر يعبر الاختلافات والتناقضات، ويربط شعوباً وبلداناً متنوعة ذات مصالح متباينة، في علاقات قائمة على تبادل الاحترام والمنفعة والمعاملة بالمثل، ومشبعة بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة والعدالة. وفي حين أشارت السيدة داندان إلى التنوع الكبير في الآراء، بما فيها الرأي المعارض للتضامن الدولي، أعربت عن اعتقادها بأن التضامن الدولي حق من حقوق الإنسان، كما أعربت عن التزامها بأن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان مشروع إعلان بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي قبل نهاية فترة ولايتها.

٩- ولاحظت السيدة داندان مع التقدير أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية، وأيدت بالأخص التوصيات المتعلقة بالاختبار التجريبي لمعايير الحق في التنمية مع إجراء مشاورات إقليمية وربطها بالاستعراض الدوري الشامل. كما أحاطت علماً مع التقدير بتقرير المعلومات الأساسية المقدم من المفوضة السامية إلى المنتدى الاجتماعي وتركيزه على مشاركة الشعوب في التنمية، وربطت هذا بتجربتها الخاصة المتعلقة بالحق في التنمية، لا سيما في اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي إطار عملها مع مجتمعات السكان الأصليين في الفلبين. وفي معرض إشارتها إلى الصلات القائمة بين العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعلان الحق في التنمية وإلى الأهمية البالغة التي تتسم بها مشاركة الناس، أحالت بالتحديد إلى المادتين ١ و ٢ من العهد، والمادتين ١ و ٢ من الإعلان.

١٠- وبعد مرور ٢٥ عاماً على اعتماد الإعلان، من المهم التساؤل بشأن الجهود التي بُذلت من أجل التعرف مباشرة على الكيفية التي يؤثر بها تمتع الناس الفعلي بالحق في التنمية في حياتهم اليومية. وللانتقال فعلياً من السياسة إلى التطبيق، من الضروري الاستماع إلى صوت الناس، لكي يتسنى للسياسة أن تستنير بمشاركتهم الحقيقية، التي تشكل جوهر الحق في التنمية. وأشارت السيدة داندان إلى المشروع الثنائي بين لجنة حقوق الإنسان في الفلبين ولجنة

حقوق الإنسان في نيوزيلندا الذي يركز على ثلاثة مجتمعات محلية أصلية مختارة في الفلبين وجماعات الماوري المناظرة لها في نيوزيلندا. وأيدت الرأي القائل بأن من الممكن سد الثغرات في تنفيذ إعلان الحق في التنمية من خلال النظر في الممارسات الجيدة، مثل المشروع المذكور أعلاه. وتشهد مناطق عديدة مختلفة تغيرات كبيرة؛ وكم هي مُثيرة وممتعة تجربة هذه المجتمعات في استكشاف وإبراز ممارسات جيدة قد لا تُصنّف رسمياً في فئة النُهج الإنمائية القائمة على حقوق الإنسان، لكنها تضع مع ذلك مبادئ الحق في التنمية موضع التنفيذ. وقالت السيدة داندان إنها وجدت بؤرة أمل بين الشعوب والأفراد الذين يمكنهم أن يكونوا العوامل الأساسية للتغيير، وهم في الواقع كذلك، والذين لديهم الحق في تحديد مصيرهم.

١١- وبدأ السيد إنغرام عرضه بتقديم منظّمته، وهي أقدم مركز مستقل للبحوث في مجال التنمية في كندا. وأشار إلى أن أعمال الحق في التنمية ليس بمهمة سهلة، وأن تأكيده من حيث المبدأ أسهل من تطبيقه عند وضع السياسات وتخصيص الموارد. ويرتكز بحث منظّمته على تحديد الطريقة التي يمكن بها التوفيق على أفضل وجه بين رؤية شاملة لحقوق الإنسان والقرارات الواقعية المتعلقة بالموارد التي تتخذها حكومات العالم. وقال إنه نادراً ما يتوخى واضعو السياسات الوطنية قرارات تقوم على الحقوق وحدها. وقد أضافت المشاورات مع الشعوب الأصلية تكاليف سياسية ومالية على كاهل الحكومات والشركات الخاصة. وفي هذا السياق، تشكل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، والحق في تقرير المصير جزءاً هاماً من بحوث المنظمة. وفي معرض تناوله للطريقة التي يمكن أن يُستخدم بها هذا المفهوم لتشجيع المشاركة الفعالة والمهادنة، قال السيد إنغرام إن المشاورات فقط غير كافية. ولكي تكون أكثر فائدة، ينبغي احترام حقوق الشعوب الأصلية في أن يقولوا لا للمشاريع التي تضر بهم. ولا بد أيضاً من تعزيز قدرات الشعوب الأصلية. وقدم السيد إنغرام مثلاً على الحالات التي توضع فيها كتيبات بشأن استخدام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة ومشاركة الشعوب الأصلية، وتقييم الأثر البيئي، وتقاسم المنافع المتأتية من نواتج التعدين. وبشكل عام، لا تعارض الشعوب الأصلية التنمية، وإن كانت التنمية تأتي في أشكال متعددة. وتعطي بعض المجتمعات المحلية الأولوية للمشاريع الصغيرة مثل الزراعة والتعدين، في حين تفضل مجتمعات محلية أخرى المشاريع الكبيرة، طالما أن حقوقها محفوظة ويمكنها تقاسم المنافع.

١٢- وأضاف السيد إنغرام قائلاً إن المسؤولية الاجتماعية للشركات وحدها لا تكفي لضمان التنمية المسؤولة والمستدامة. وقال إن منظّمته بصدد توسيع نطاق بحثها أيضاً ليشمل أطر القطاع الخاص. وتشارك منظمة الشمال والجنوب الكندية حالياً في مشروع خبراء من أجل قياس كمي للإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن للمواطنين استخدام النتائج لمساءلة حكوماتهم.

رابعاً - موجز المناقشة

١٣ - بعد العروض التي قدمها المناظرون، دعت رئيسة مجلس حقوق الإنسان السيدة كونانايكام إلى التحدث قبل مداخلات المشاركين الأخرى. وقالت السيدة كونانايكام إنه ينبغي للحوار أن يساعد على تضيق الفجوة بين السياسة والتطبيق. فقد أدت العولمة إلى الترابط بين الدول، ومن ثم إلى زيادة الحاجة إلى التضامن الدولي. كما زادت ضرورة التعاون، الذي يشكل جوهر الحق في التنمية، بسبب الاقتصاد العالمي والأزمات السياسية والبيئية وآثارها على البلدان النامية. ولا بد من التزامات قوية ومحددة زمنياً وموارد وتبادل تقني بين البلدان. واستشهدت السيدة كونانايكام بمهاثمة غاندي الذي قال إن "الفقر أسوأ أشكال العنف"، وقالت إنه يجب وضع حد للفقر من خلال خلق بيئة مناسبة لإعمال الحق في التنمية. ولا يمكن التمتع بحقوق الإنسان إلا إذا هيأت الدول بيئة مواتية. وينبغي للمؤسسات الدولية أن تعمل بطريقة شفافة وتقبل المسائلة وذلك بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء. وإن حقوق الإنسان حقوق عالمية ويتحمل مجلس حقوق الإنسان مسؤولية تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية على حد سواء. وتضطلع المفوضية السامية بدور حيوي في ضمان التعامل مع النوعين معاً من الحقوق على قدم من المساواة. وأوصت السيدة كونانايكام بضرورة أن يحدد المجلس سبلاً ووسائل ملموسة لوضع السياسات موضع التطبيق، لا سيما من أجل إزالة العقبات التي تحول دون إعمال الحق في التنمية.

١٤ - وأشادت عدة وفود بعمل المفوضية السامية فيما يخص الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور إعلان الحق في التنمية. وتشاركوا في الرأي القائل بأن هذه الذكرى مناسبة للتفكير فيما أُنجز وما لم يُنجز بعد، من حيث الجوانب القانونية والعملية معاً. وهذه الذكرى وقت مناسب لتقييم التحدي الماثل وإعادة رسم حدوده. وأمام التحديات التي تفرضها الديناميات السياسية المترسخة، يشير إعلان الحق في التنمية إلى الطريقة التي يمكن بها التغلب على هذه التحديات. ويقدم الإعلان أداة قانونية وسياسية وأخلاقية يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية. ويرد أيضاً العديد من العناصر التي يتضمنها الإعلان في صكوك ملزمة قانوناً، تنقيد بها دول أطراف فيها. ولا بد من الاستناد إلى الدروس المستفادة خلال ٢٥ عاماً منذ اعتماد الإعلان عند صياغة إجراءات للمستقبل.

١٥ - وفي حين أكدت وفود عدة التزامها بالحق في التنمية، شددت على أن الحق في التنمية حق شامل وجامع وضروري لإعمال جميع الحقوق الأخرى. ويتيح الحق في التنمية القدرة على التوليف بين فئات مختلفة من الحقوق، حيث يمكن في إطاره إعمال الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى. ويشكل الحق في التنمية الأساس لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو إطار موات لحقوق الإنسان والتنمية، يؤدّي التضامن الدولي ضمنه دوراً أساسياً. كما أن هذا الحق حق من حقوق الدول وحق عالمي وجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وهو أكثر الحقوق أهمية ويجب الاهتمام به

بشكل مستمر. وإذا لم يقنّن في شكل صك ملزم قانوناً وعلى قدم المساواة مع غيره من الحقوق، فستكون هناك ثغرة في تطبيقه.

١٦- وقد أعرب عن رأي مفاده أن الحق في التنمية مفهومٌ يوحد لا يقسم. وهناك حاجة إلى أعمال نظرية لتحديد وتفسير السبب الذي يجعل من الحق في التنمية حقاً عالمياً. وينبغي معالجة المسائل المتعلقة بتعريف الحق في التنمية معالجة كافية وتسويتها أولاً قبل مناقشة مسألة صك قانوني ملزم. وما زالت هناك بواعث قلق بشأن اتجاه المناقشات؛ وعلى سبيل المثال، ينبغي ألا تشمل المناقشات والقرارات المتعلقة بالحق في التنمية في الجمعية العامة عناصر غير متصلة بالموضوع.

١٧- وأثير سؤال بشأن توقعات قبول الحق في التنمية من الناحية السياسية. وأيد بعض المندوبين اعتماد معايير غير ملزمة، وأوصوا بضرورة أن تكون هذه المعايير عملية أكثر من خلال التعاون مع مجلس حقوق الإنسان والفريق العامل.

١٨- وشُدّد على أن جدول الأعمال ما زال ملائماً للغاية، وإن كان الحق في التنمية لا يزال بعيداً عن التفعيل والإعمال. وتشكل موجات التغيرات الناتجة عن الأزمة العالمية والتحركات في العالم العربي تحديات يجب التصدي لها من منطلق الواجب المشترك للتعاون بغية تهيئة الظروف المواتية للحق في التنمية. ورأت بعض الوفود أن الحق في التنمية يتضمن مبادئ يمكن أن يعتمد عليها الجميع، رغم التغيرات الناجمة عن الأزمة العالمية.

١٩- وإذا لاحظت وفود عدّة بطء التقدم المحرز في إعمال الحق في التنمية، أوصت بضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات ملموسة على مستويي السياسة والتطبيق معاً. ويتطلب تحقيق الحق في التنمية العمل الجماعي، ويمثل التعاون الدولي استراتيجية جوهرية وينبغي أن يوفر بيئة مواتية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، تعرقل إعمال الحق في التنمية عوامل عديدة تتطلب من المجتمع الدولي بذل جهود مشتركة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بيئة مواتية للتنمية، بما في ذلك من خلال إزالة العقبات التي تحول دون إعمال الحق في التنمية. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الضغوط والعقوبات والحظر والتزاع والاحتلال الأجنبي أمور تشكل جميعها عقبات تحول دون إعمال الحق في التنمية ولا تفضي إلى مساعدة البلدان على تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

٢٠- وحسب بعض المتحدثين، فقد خيّبت المؤسسات المالية والاقتصادية آمال العالم. ولا بد من الإصلاح فيما يخص الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة على الصعيد الدولي. ويجب الاستماع إلى شواغل البلدان النامية في المحافل العالمية. ويتسم النظام الاقتصادي السائد بانعدام العدل وبلاستغلال لصالح البلدان المتقدمة، ويظل نفاذ البلدان الفقيرة إلى أسواق الاقتصادات المتقدمة متعذراً إلى حد كبير. ويجب معالجة هذه الحالة من خلال جهد عالمي منسق، تشارك فيه بالأخص المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية متعددة الأطراف. وينبغي

تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأوصي أيضاً بضرورة وضع آليات مالية جديدة لمكافحة الفقر.

٢١- وأشار متحدثون إلى فشل سياسة المعونة، وتحدثوا عن ضرورة الأخذ بنهج أكثر واقعية، وضرورة النظر فيما ينبغي أن يكون العطاء والأخذ لتوفير ما يلزم للتنمية وفي طريقة رعاية أشد الناس فقراً. وتمويل المساعدة الإنمائية أداة من أدوات السياسة العامة في مجال التعاون الدولي. وينبغي تنفيذ برامج المعونة الدولية وإلغاء الديون وتوفير القروض وغيرها من البرامج الاجتماعية مع إيلاء الاهتمام اللازم للحق في التنمية. ويمكن للتعاون الإنمائي الدولي غير المشروط أن يوطد العلاقات الدولية. ويجب أيضاً معالجة التعاون بين بلدان الجنوب في سياق المساعدة الإنمائية. وعلى البلدان المتقدمة التحلي بالإرادة السياسية لتوفير الموارد والمساعدة التقنية. أما البلدان النامية، فعليها توسيع قاعدتها الضريبية، ومكافحة الفساد وحشد مواردها من أجل أعمال الحق في التنمية. ويبقى التحدي المائل هو تباين مستوى التنمية داخل البلدان وفيما بينها.

٢٢- وذهب بعض المندوبين إلى القول إن الحق في التنمية لا يتعلق بالعمل الخيري وإنما بمنح الإمكانات. وتحمل الدول المسؤولية الأولية عن تنميتها الاقتصادية الخاصة، ولا بد من دعم حكومة ديمقراطية لتهيئة بيئة مواتية لإعمال الحق في التنمية. والحق في التنمية حق فردي، ولا يمكن إعماله إلا عندما تُعزَّز وتحسَّن جميع حقوق الإنسان. وإن الحكم الرشيد وسيادة القانون وتدابير مكافحة الفساد والمشاركة أمور مهمة. وإذا كان التعاون الدولي مهماً، فإن السياسات الوطنية الفعالة على الصعيد الوطني أساسية أيضاً لتهيئة بيئة مواتية على الصعيد الدولي. ولا بد من ترجمة الالتزامات إلى إجراءات على الصعيد الوطني. وينبغي أن تكون خطط التنمية الاقتصادية الوطنية قائمة على الحقوق ومرتكزة على الإنسان.

٢٣- وقد أكد بعض المتحدثين أن الإعمال الفعال للحق في التنمية يتطلب حواراً متعدد التخصصات واتساقاً بين السياسات. وليست حقوق الإنسان بثمار التنمية، بل إنها عوامل أساسية لتحقيقها. وإن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور جميعها لازمة. وللدول الحق في التعاون الدولي؛ وقد تكون التنمية حقاً لكنها ليست معادلاً للنمو الاقتصادي. ومن اللازم الحد من الفقر على نحو مستدام. وينبغي أن يكون للفقراء قدرة وصوت، وعلى المؤسسات استحداث آليات للمساءلة، وعلى الآليات العابرة للحدود الوطنية العمل بشفافية.

٢٤- وللقضاء على التمييز، أكدت عدة وفود أنه ينبغي للمجتمع الدولي التركيز على الفئات الضعيفة وضمان المساواة في الكرامة والقضاء على التمييز. وينبغي أن توضع الفئات الضعيفة في مركز الاهتمام، خصوصاً عند حل مشاكل الظروف الأمنية غير الملائمة للمواطنين، وقلة الفرص المتاحة للشباب وأوجه الاختلال في التنمية المحلية. ولا بد من تقاسم ثمار التنمية بصورة مشتركة ومنصفة.

٢٥- وإن التنمية حق، وتعريفها طويل وما من حاجة إلى النظر فيه من جديد. ولا بد من اتخاذ إجراءات إيجابية لصالح الدول التي لم تحقق احتياجاتها الإنمائية. وقد شددت بعض الوفود على ضرورة أن تكون التنمية متعددة الأوجه وشاملة ومستدامة ومنصفة. وينبغي النظر إلى التنمية على أنها ثورة مواطن من أجل حياة كريمة ومن أجل تلبية جميع احتياجات الإنسان تلبية كاملة. وينبغي أن تكون شاملة وتتسم بالتوزيع العادل للمنافع، حيث يكون الإنسان هو المشارك والمستفيد الرئيسي.

٢٦- وأشار العديد من المتحدثين إلى ضرورة أن يكون الإنسان في صميم التنمية. وإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، والحقوق المدنية والسياسية من جهة أخرى ضرورية بالقدر نفسه لإعمال الحق في التنمية. وينبغي أن يكون مبدأ عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة وعدم التفرقة بين البشر في صميم التنمية. بما أن الهدف هو تحسين رفاه الناس. وعلى الدول أن تستثمر في تعزيز الإجراءات الديمقراطية وإجراءات الحكم الرشيد، التي تشمل الإدماج الاجتماعي. وينبغي أن تستثمر أيضاً في ضمان الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحد من الفقر، بما في ذلك عن طريق العمل الجماعي الدولي. كما أن جعل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حقوقاً يمكن التقاضي بشأنها سيساهم في إعمال الحق في التنمية والأهداف الإنمائية للألفية على أرض الواقع. وهناك حاجة إلى إذكاء الوعي بين السكان كي يكونوا قادرين على المطالبة بحقوقهم.

٢٧- ورأت بعض الوفود ضرورة أن يكون الحق في التنمية أولوية أساسية للعمل وموضوع مناقشات أكثر عمقاً في مجلس حقوق الإنسان بغية تحديد العناصر الأساسية في وضع السياسات العامة. وينبغي للمجلس والمفوضية السامية أن يدعوا إلى إدماج جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي تحقيق هذه الصلة حتى وإن كانت الذكرى السنوية الخامسة والعشرين التي يجري الاحتفال بها محفوفة بالتحديات.

٢٨- وتتقاسم المؤسسات الوطنية والدولية معاً الواجب الأخلاقي المتمثل في تحرير الناس من الفقر. وأشار مندوبون إلى "عدم التزام" البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية بالحق في التنمية. ويجب مواصلة التفكير في الطريقة التي يمكن بها إشراك هذه المنظمات، لا سيما عند تصميم برامج إنمائية تُدمج اعتبارات الحق في التنمية. واقترح الشروع في تقييم الآثار من أجل قياس مدى إدماج الحق في التنمية في أنشطة الأمم المتحدة. ودُعي جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى تقديم توصيات بشأن طريقة إشراك المنظمات الدولية على أفضل وجه في حل الأزمة في أفريقيا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٩- وفي حين أعربت وفود عديدة عن دعمها لأعمال الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، قالت إنها تأمل في أن يحرز الفريق العامل التقدم في مداولاته بشأن المسار المستقبلي للعمل الرامي إلى إعمال الحق في التنمية على نحو فعال وهادف وعملي. وفي هذا الصدد،

وُجّهت دعوات لاتخاذ تدابير ملائمة كي لا يظل الحق في التنمية مجرد هدف من أهداف البر، وموضوع خلاف بين الشمال والجنوب. كما طُرح سؤال بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها في المرحلة المقبلة للمضي قدماً في جدول أعمال الحق في التنمية.

٣٠- وقال بعض المتحدثين إن من المهم الاستناد إلى أعمال فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأعمال الحق في التنمية. ويمكن للحق في التنمية تكميل غيره من الحقوق وأن يصبح قابلاً للتطبيق بناء على التوصيات المقدمة من فرقة العمل. وفي هذا السياق، لوحظ أنه عند وضع المزيد من المعايير والمعايير الفرعية، ينبغي أن تتجلى في المؤشرات حقوق المرأة وكذلك التوازن بين المسؤوليات الوطنية والدولية. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن المؤشرات تضمن البحث الجدي. وينبغي ألا يكرر هذا الإجراء العمل الذي أنجزه البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى فيما يتعلق برصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

خامساً - تعليقات المناظرين وردودهم

٣١- قال السيد بيلاي، رداً على الأسئلة، إن هناك أوجه تكامل بين الحق في التنمية والأحكام التي تتضمنها المعاهدات. ويتجلى كثير من عناصر الحق في التنمية في أحكام معاهدات حقوق الإنسان، وتلتزم الدول التي صدقت على هذه المعاهدات بالامتثال لها. وعليها في الواقع أن تمثل للحق في التنمية. ومن أمثلة ذلك مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بعدم التمييز والشفافية والمساءلة، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية. وتطبق بعض عناصر الحق في التنمية عندما تطبق حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعايير الدولية. ولا بد من حد أدنى من الالتزامات الأساسية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل معالجة قضايا السكن والفقر والصحة؛ وعند الوفاء بهذه الالتزامات، سوف يُعزّز الحق في التنمية أيضاً. وأضاف السيد بيلاي أن الفساد وسوء الإدارة وغياب سيادة القانون أمور تشكل جميعها عوائق تحول دون أعمال الحق في التنمية.

٣٢- وقالت السيدة داندان إن الإجابة على الأسئلة تكمن في اتخاذ إجراءات، من خلال دمج حقوق الإنسان في السياسات ورصد المسؤولية السياسية. وإن الإرادة والعمل السياسيين ضروريان في عالم يتسم بالكمال بقدر ما هما ضروريان في عالم يطبعه النقصان. وأوصت بضرورة إدراج معايير الحق في التنمية التي وضعتها فرقة العمل الرفيعة المستوى في الاستعراض الدوري الشامل. وينبغي للدول أن تترجم الكلمات الطيبة إلى ممارسات جيدة على المستوى الوطني. وليس هذا بمهمة سهلة كما أنه يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة. وإن الخطوة الأولى لمعالجة موضوع حلقة النقاش هو تحديد أين يمكن إيجاد الممارسات الجيدة. ومن ثم يمكن دراسة هذه الممارسات والنماذج الجيدة وتطبيقها في أماكن أخرى. ويشمل الحق في التنمية إدماج نهج لحقوق الإنسان في سياسة التنمية وتنفيذها وتقييمها، والمفتاح يكمن في العمل.

٣٣- وأشار السيد إنغرام إلى ضرورة أن ينظر البنك الدولي والمؤسسات الإنمائية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كوسائل للتنمية. وإن التضامن الدولي مهم لأنه يضمن التوازن بين المسؤوليات الوطنية والدولية. ولا بد من حلول متعددة الأطراف ومن التعاون، لا سيما في وقت أزمة عالمية تبتعد فيه الحكومات عن التعاون الدولي وتركز أكثر على الشؤون الوطنية. ويثير هذا الاتجاه القلق في وقت تشتد فيه الحاجة إلى المعونة. وأضاف أنه نظراً لأن الأهداف الإنمائية للألفية أهدافاً عالمية تتعلق بالمعدلات المتوسطة والمحاميع الإجمالية، لم يؤخذ الأشخاص الذين يعانون الفقر الشديد والتهميش بعين الاعتبار. ولذلك فإن هناك حاجة إلى وسائل أخرى للوصول إلى أشد الناس فقراً. فالأهداف الإنمائية للألفية ضرورية لكنها غير كافية. وفي هذا السياق، يشكل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية صكاً مهماً. وعلى الرغم من أن البنك الدولي ليس طرفاً موقعاً على الصكوك الدولية، فإن الحكومات الأعضاء فيه أطراف في هذه الصكوك، وينبغي أن تؤثر في البنك الدولي ليدمج الحق في التنمية. وإن التحدي الرئيسي المعاصر أمام الحق في التنمية هو تكاثف الطلب على الموارد؛ وعلى سبيل المثال، باتت البلدان الأفريقية الغنية بالمعادن هدفاً للاستغلال. وتسكن في المناطق الغنية بالموارد عادة الشعوب الأصلية، التي تتضرر بشكل متزايد من استغلال تلك المناطق. ولا بد من تقاسم للمنافع على نحو مجزٍ للجميع بين الحكومات والشركات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

سادساً - الملاحظات الختامية للمنسقة

٣٤- اختتمت المنسقة الحلقة بشكر جميع الحاضرين. وأدلت بملاحظاتها بشأن أهمية الالتزام بمعايير حقوق الإنسان، وضمان تعزيز حقوق الفئات الضعيفة، وضرورة تعبئة الموارد للتمكين من المشاركة، وضرورة أن تحصل الحكومات والكيانات التجارية على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة قبل الشروع في المشاريع الإنمائية.

البيان الذي أدلت به وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية لدعم اتساق السياسات العامة في أعمال الحق في التنمية

إننا نؤكد، في الوقت الذي تحتفل فيه أسرة الأمم المتحدة بالذكرى مرور خمس وعشرين سنة على صدور إعلان الحق في التنمية، رؤية ميثاق الأمم المتحدة من أجل عالم ينعم بقدر أكبر من الحرية، ويقوم على السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وقد أرسى الإعلان منذ عام ١٩٨٦ أسساً معيارية لنهج إنمائي يركز على الإنسان. وإن التنمية البشرية وحقوق الإنسان راسخة وهي تعزز بعضها البعض نظرياً وعملياً، مما يساعد على كفالة الرفاه والكرامة لجميع الناس.

وتشكل شراكة عالمية فعالة من أجل التنمية، يعززها اتساق السياسات القائمة على حقوق الإنسان وتنسيقها على جميع المستويات، الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بطريقة منصفة ومستدامة.

وعندما ننظر إلى التنمية بوصفها عملية شاملة تهدف إلى تحسين حياة جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم، فإن عملنا يسترشد بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في عدم التمييز والمساواة والمشاركة والشفافية والمساءلة، فضلاً عن التعاون الدولي.

والدول إذ أقرت بالالتزامات السياسية المعلنة في الوثيقة الختامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في سنة ٢٠١٠^(أ)، والتي تؤكد أهمية احترام جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، فإنها عقدت عزمها أيضاً على العمل جنباً إلى جنب من أجل تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

ويواصل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه اعتماد هذه الرؤية وترويجها في جميع أنحاء العالم من خلال دعم تنمية القدرات الوطنية في ظل مبادئ الإمساك بزمam الأمور على المستوى الوطني والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وإننا عازمون على المساهمة في بناء مؤسسات مرنة ومستجيبة، وتعزيز اتساق السياسات في إطار روح شراكة عالمية هادفة من أجل التنمية.

ونحن ملتزمون معاً بالمضي قدماً بهذه الرؤية وبجعل الحق في التنمية حقيقة بالنسبة للجميع.

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

(أ) قرار الجمعية العامة رقم ١/٦٥.

أيدت هذا البيان المنظمات والكيانات التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
 منظمة العمل الدولية
 المنظمة الدولية للهجرة
 برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري ومتلازمة نقص
 المناعة المكتسب (الإيدز)
 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
 منظمة الأمم المتحدة للطفولة
 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
 مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
 صندوق الأمم المتحدة للسكان
 هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
 برنامج الأغذية العالمي
 منظمة الصحة العالمية
 المنظمة العالمية للملكية الفكرية
 منظمة التجارة العالمية